

مجلس الأمن



Distr.: General
27 January 2003
Arabic
Original: English

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١٤٠٨ (٢٠٠٢) المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢،

وإذ يلاحظ أنه من المقرر القيام، في موعد لا يتجاوز ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، بالاستعراض الذي يجريه مجلس الأمن كل ستة أشهر للتدابير المفروضة بموجب الفقرات من ٥ إلى ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، والتي مددت بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)،

وإذ يساوره بالغ القلق بسبب الحالة السائدة في ليبيريا والبلدان المجاورة، لا سيما في كوت ديفوار،

وإذ يسلم بأهمية رصد تنفيذ الأحكام الواردة في القرارات ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)،

١ - يحيط علما ب்தقرير فريق الخبراء المعين بليبريا المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1115) المقدم عملا بالفقرة ١٦ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)؛

٢ - يعرب عن نيته مواصلة إيلاء هذا التقرير الاعتبار الكامل؛

٣ - يقرر إعادة إنشاء فريق الخبراء المعين عملا بالفقرة ١٦ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر تبدأ في موعد أقصاه ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛

٤ - يطلب من فريق الخبراء أن يقوم ببعثة تقييم ومتابعة إلى ليبيريا والدول المجاورة للتحقيق وإعداد تقرير عن امتحان حكومة ليبيريا للمطالب الواردة في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) وعن آلية انتهاكات للتدابير المشار إليها في الفقرة ٥ من القرار



١٤٠٨ (٢٠٠٢)، بما في ذلك ما يتصل منها بحركات التمرد، وذلك بغية إجراء استعراض لمراجعة الحسابات المشار إليها في الفقرة ١٠ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس من خلال اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) (“اللجنة”) في موعد أقصاه ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مشفوعاً بلاحظات الفريق وتوصياته فيما يتصل بالمهام المحددة في هذا القرار؛

٥ - يطلب إلى فريق الخبراء أن يبذل قصاراً في حالة أي معلومات يتوصل إليها في سياق تحقيقاته التي يجريها وفقاً لولايته إلى الدول المعنية لكي تجري بشأنها تحقيقات سريعة وواافية وتتخذ الإجراءات التصحيحية، حسب الاقتضاء، وأن يتبع لها حق الرد؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، على أثر اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، بتعيين ما لا يزيد على خمسة خبراء من لهم الخبرة اللازمة للوفاء بولاية الفريق المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه، معتمداً قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، على الدراسة الفنية لأعضاء فريق الخبراء المعين عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية الالزمة لدعم أعمال الفريق؛

٧ - يحث جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها، حسب الاقتضاء، من المنظمات والأطراف المعنية، على التعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخبراء، بما في ذلك تزويدهما بالمعلومات عما يمكن أن يحدث من انتهاكات للتدابير المفروضة بموجب الفقرات من ٥ إلى ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)؛

٨ - يقرد أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.